منظومة الشراكة لحماية البيئة: القطاع العام، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية "التجربة المصرية أنموذجاً"

Partnership system for environmental protection: The public sector, the private sector, non-governmental organizations "The Egyptian experience as a model"

د.يمينة قصير[*1]، أ.د.بولرباح عسالي[2]

[1] جامعة الجلفة (الجزائر)، y.ghesseier@gmail.com

[2] جامعة الجلفة (الجزائر)، bou.assali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/02 تاريخ القبول: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/11/09

ملخص:

تستدعي مشكلات البيئة مساهمة كل الفاعلين في العملية التنموية لاسيما: الحكومة، القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وهو ما تحاول مصر تجسيده؛ باعتبارها من أكثر البلدان معاناة في موضوع التلوّث. لذا نعرض تلك التجربة قصد الاستفادة منها في مجال الشراكة لحماية البيئة على اعتبار الوضع البيئي الأخطر عندهم، ومحدودية الموارد – لاسيما المالية – ممكنة التخصيص في هذا الشأن مقارنة ببلادنا.

فالتحدي الذي يواجه مصر الآن هو أن تستمر في النمو والتنمية على المستوى القومي مع الحفاظ على مواردها، وخفض التدهور البيئي، في ظل التأثيرات الدولية وضغوط العولمة، وطغيان مظاهر الاقتصاد الحر؛ حيث لا تكفي الأدوات الاقتصادية والقانونية وحدها للقيام بهذه المسؤولية الشاقة، ممّا يفرض تكامل نسق من الأدوات الاقتصادية، القانونية والثقافية، ووفق منظومة متكاملة للشراكة تتولى القيام بمجالات التنمية بصفة عامة، والبيئية بوجه خاص، حيث يقبل كل قطاع بفكرة المشاركة ويقتنع يوماً بعد يوم بفكرة

[*] المؤلف المرسل

التكامل بديلا عن الصراع؛ وحيث تشيّد أرضية مشتركة ومناطق للتماس بين أنشطة وأعمال تلك القطاعات.

كلمات مفتاحية: بيئة، شراكة، قطاع عام، قطاع خاص، منظمات غير حكومية، مصر.

Abstract:

Environmental problems require the participation of the government, the private sector and NGOs, which is what Egypt is trying to embody. Therefore, we present this experience in order to benefit from it in the field of partnership, given the most dangerous environmental situation for them, and the limited resources compared to our country.

The challenge facing Egypt is to continue developing while preserving its resources and reducing environmental degradation, in light of the international influences and pressures of globalization, and the tyranny of the manifestations of free economy. According to an integrated system of partnership that undertakes the areas of development in general, and the environment in particular, where each sector accepts the idea of participation and is convinced of the idea of integration as a substitute for conflict. And where the establishment of a common ground and areas of contact between the activities and work of those sectors

Keywords: Environment, partnership, public sector, private sector, NGOs, Egypt.

1. مقدمة:

أوّل ما طرح مفهوم الشراكة بين الحكومات، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التمويل؛ في بداية التسعينات في الخطاب العالمي للأمم المتحدة ابتداء من مؤتمر البيئة في البرازيل 1992، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في النمسا 1993, مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994, ومؤتمر القمة الاجتماعية بالدانمرك 1994, مؤتمر المرأة العالمي بكين 1995, مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 1996, وتعاقب طرحه في كافة المؤتمرات العالمية الأخيرة، إذ عقدت جميعها العزم على منظمات المجتمع المدني، وأهمية مشاركتها في كافة القضايا السياسية, الاقتصادية, الاجتماعية وخاصة التنموية.

ولأنّ موضوع البيئة باعتباره محل اهتمام واسع, ولمشكلاته تأثير بالغ في مختلف المستويات، فإنّه بحاجة إلى معالجة يساهم فيها كل الفاعلين؛ ولأن أهم الفاعلين في العملية التنموية (الحكومة، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) في أغلب الدول يحاولون تبني منظور بيئي سليم، فإنّنا نسلط الضوء على تجربة حاولت ضمنها تلك الجهود التكاتف والشراكة في مصر باعتبارها من أكثر البلدان معاناة في موضوع التلوّث، نظرا لكثافتها السكانية ومحدودية مواردها وموقعها الجيو إستراتيجي، والأكثر من ذلك واجهتها السياحية، ودرجة الاهتمام بها من طرف البرامج الدولية المانحة المهتمة بالشأن البيئي.

لذا نحاول في هذه المساهمة الإجابة عن جملة تساؤلات أهمّها:

- ما هي الجهود التي تبذلها كل من الحكومة، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الحفاظ على البيئة وحمايتها في مصر؟
- وكيف يمكن تقسيم الأدوار بما يتوافق مع خصوصيات كل طرف؟

وذلك قصد الاستفادة من التجربة المصرية في مجال حماية البيئة على اعتبار الوضع البيئي الأخطر عندهم، ومحدودية الموارد – خاصة المالية – ممكنة التخصيص في هذا الشأن مقارنة ببلادنا.

2. السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر:

نتناول في هذا الجزء الطرف الأول في عملية الشراكة أي الحكومة، والتي يقع عليها ابتداء عبء النهوض بالبيئة وحمايتها، بالتطرق إلى إستراتيجية الهيئة المكلّفة بالبيئة، ثم إلى السياسات المتخذة من طرف بعض القطاعات المهمة وذات الأولوية.

1.2. إستراتيجية وزارة الدولة لشؤون البيئة لتحسين الوضع البيئي في مصر:

اتخذت وزارة الدولة لشؤون البيئة عدة إجراءات لتحسين الوضع البيئي في الجمهورية، وكان أهم هذه الإجراءات تبنّي إستراتيجية بيئية، تم على أساسها تبنّي سياسات بيئية، وتحديد رؤية مستقبلية نعرضها فيما يلي:

1.1.2. الإستراتيجية البيئية:

تستدعي أهمية هذه الإستراتيجية إتباع أسلوب علمي، كأي إستراتيجية هامة أخرى مما يجعلنا نتكلم أولا عن مفهوم الإستراتيجية العام؛ و التي هي التخطيط طويل المدى المبني على نظام معلومات واتصالات للوصول إلى أهداف معينة، وتنفيذها يقتضي استخدام التغذية العكسية، ولقد انطلقت هذه الإستراتيجية، في 2002 بخمسيات متعاقبة وصولاً إلى 2017[2]، تتجدد مواردها المخصصة تباعاً من عدة مصادر:

- التمويل الذاتي: صندوق حماية البيئة (غرامات الإخلال بالبيئة)؛
- من موازنة الدولة: الذي ارتفع من حوالي 50 مليون جنيه سنة 2003/2002 [3] إلى 3 مليارات و24 مليون جنيه سنة 2020/2019[4]؛
- التمويل الخارجي: برامج المساعدات على المستوى (العربي، الإفريقي، المتوسطي، الدولي خاصة البنك الدولي).

فقد سطّرت الإستراتيجية البيئية في خطوطها العريضة[5] عدة أهداف يتقدمها:

- إدارة سليمة للمخلفات الصلبة؛
- تحسين نوعية الهواء، الماء، المساحات الخضراء؛
- حماية الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- دعم مختلف الفئات في المجتمع وتعزيز العمل الأهلي؛
- تدعيم القدرة المؤسسية لجهاز شؤون البيئة؛
- تنفيذ الالتزامات الدولية ودعم الروابط عبر هذا البعد.

([2]) وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، **الخطة الوطنية للعمل البيئي 2002–2017**، في:
http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/neap/actionplan-2002-2017.pdf (تاريخ الاطلاع: 2021/02/18)

([3]) بيانات وزارة المالية لسنة 2003/2002.

([4]) وزارة المالية، موازنة العام المالي 2020/2019.

([5]) البنك الدولي، **تقييم النظم البيئية والاجتماعية (التقرير النهائي)**، يونيو 2016، في:
http://documents1.worldbank.org/curated/zh/178351471496713462/Environmental-and-social-systems-assessment.docx (تاريخ الاطلاع: 2021/01/13)

وركزت خطة العمل البيئية المصرية (2002-2017) على المحاور الأساسية التالية[6]: نوعية وإدارة المياه؛ نوعية الهواء؛ حماية البيئة البحرية؛ إدارة المخلفات الصلبة؛ التنوع البيولوجي؛ تغيّر المناخ؛ التصحر. وبيان كيفية ربط هذه المجالات بقضايا التنمية الاقتصادية.

2.1.2. العناصر المحددة للسياسات البيئية في مصر:

هناك ثلاث محددات وعوامل تؤثر في السياسات هي:

أ- إصدار التشريعات البيئية:

رغم وجود العديد من الإرهاصات الدالة على الإشارات التشريعية لموضوعات البيئة[7]؛ فإنّ صدور قانون حماية النيل رقم 48 لسنة 1982 يعتبر الخطوة العملية الأولى للاهتمام التشريعي بهذا المجال، أفضت العديد من المراحل بعده إلى إصدار قانون خاص بالبيئة تحت رقم 04 سنة 1994 والأحكام المرافقة له، تزامنا مع إنشاء صندوق حماية البيئة لتشجيع الاستثمارات سنة 1994، فاستحداث وزارة خاصة بالبيئة سنة 1997، توجت بالتعديلات الدستورية مارس 2007 التي اعتبرت صراحة ولأول مرة أن حماية البيئة واجب وطني[8].

ب- مراعاة مختلف الأبعاد:

تتقاطع العديد من الأبعاد في رسم السياسة البيئية في مصر مع الأبعاد العامة للتنمية المستدامة[9]، والتي من أهمها:

([6]) وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، **الخطة الوطنية للعمل البيئي 2002-2017**، المرجع السابق.

([7]) مثل: قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937، لاسيما المواد 162، 367، 377-379 منه، القانون رقم 45 لسنة 1949 لتنظيم استعمال مكبرات الصوت، القانون رقم 132 لسنة 1950 بشأن الألبان ومنتجاتها، القانون رقم 66 لسنة 1953 بشأن استخدامات الوقود والفحم والبترول، القانون رقم 684 لسنة 1954 بشأن تداول الخبز، القانون رقم 685 لسنة 1954 بشأن تنظيم نقل اللحوم، القانون رقم 66 لسنة 1954 بشأن تنظيم الإعلانات، وغيرها من التشريعات المتعلقة بالصناعة، العمل بالإشعاعات المؤينة، الكوارث البحرية، صرف المخلفات السائلة، منشآت قطاع الكهرباء، مراقبة الأغذية، النظافة العامة، منع الضوضاء، أعمال البناء، التخلص من البرك والمستنقعات، أضرار التدخين، التخطيط العمراني... الممتدة ما بين 1958-1981

للتفصيل راجع: ممدوح سلامة مرسي، "التشريعات البيئية"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، العدد 34، يناير 2010، ص ص 1- 65.

([8]) المادة 59 من التعديل الدستوري 2007.

([9]) وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، **التنمية المستدامة**، في: http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg/aspx (تاريخ الاطلاع: 2021/01/23)

البعد الاقتصادي: ويتضمن الاستفادة من مصادر جديدة للطاقة المتولدة عن المخلفات الصلبة؛ التصميمات الحديثة للمحركات الصناعية؛ الأسمدة العضوية الزراعية ، والزراعة البيئية النظيفة؛ الاهتمام بمشكلات المياه والإسكان والمرافق ومشروعات الصرف الصحي، والتي تساعد على التقليل من الإنفاق؛ السعي إلى الحد من التلوث خاصة الهواء، مما يجنب نفقات كبيرة قد تصرف على الأوبئة والتسمّمات؛ السعي لمطابقة المنتجات الوطنية المواصفات العالمية البيئية لتلقى أكثر رواجا؛ تطوير الأنشطة السياحية وارتباطها بالبيئة.

البعد الاجتماعي: ويتضمن نشر الوعي البيئي؛ دور المجتمع المدني في نشر وممارسة الثقافة البيئية؛ برامج توعية الأطفال المرأة وترشيد الموارد.

البعد السياسي: وذلك بتحسيس الشركاء السياسيين بأهمية طرح الموضوع كأولوية وطنية وتداوله بجدية.

البعد الإقليمي: ويتضمن تنسيق المواقف الدولية؛ والتنسيق مع كل من الاتحاد الأوربي والأمريكيتين؛ خاصة في مجالات: التدريب؛ دعم صناعات تتلاءم والبيئة؛ نظم تكنولوجيا المعلومات؛ تفعيل اتفاقيات التجارة الخارجية والتعاون من خلال البعد البيئي.

ج- تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المتواصلة ومواردها الطبيعية:

تتلخص خطة عمل وزارة البيئة في البرامج التالية: البرنامج القومي لإدارة المخلفات؛ برنامج نظم المعلومات والرصد البيئي؛ برنامج حماية الطبيعة وإدارة حماية المحميات الطبيعية؛ برنامج التشجير والمساحات الخضراء؛ برنامج تطوير الأداء.

3.1.2. السياسات البيئية ونظرة مستقبلية:

يساعد على نجاح السياسات البيئية عدة عوامل[10] ، يرجع بعضها إلى العملية نفسها والأخرى إلى عوامل خارجية:

([10]) داليا أحمد لطيف ، " إستراتيجية وزارة الدولة لشؤون البيئة لتحسين الوضع البيئي في مصر "، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 7 أكتوبر 2002.

العوامل الداخلية: ويأتي في مقدمتها: تطبيق مفهوم اللامركزية البيئية؛ التدريب؛ المشروعات الإرشادية (مشروع الرصد البيئي ، مشروع تحسين هواء القاهرة الكبرى)؛ زيادة وعي المجتمع بالقضايا البيئية.

العوامل الخارجية: ويتصدّرها: تداخل الأبعاد السياسية والبيئية؛ تصاعد الحركات الداعية إلى حماية البيئة؛ توجيهات الدول المانحة التي تنصرف إلى الإقراض (خفض المساعدات)؛ تغير خريطة التكتلات الدولية.

وعلى أساس هذه العوامل كان لزاماً على إستراتيجية الوزارة أن تأخذ ملامح جديدة على المستويين الداخلي والخارجي:

على المستوى الداخلي:

- تكوين لجان مشتركة للتنسيق؛
- مشاركة المجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية؛
- استقراء الأنشطة الاقتصادية والخدمية؛
- تشجيع الصناعات الوطنية وتوفيق أوضاعها مع البيئة؛
- إجراء الدراسات تحسبا للكوارث والأزمات؛
- إنشاء شبكة نظم معلومات متكاملة ومربوطة بالشبكة الدولية.

على المستوى الخارجي:

- تنسيق الجهود العربية؛
- التعاون والجهود الأوربية؛
- بناء قائمة معلومات تتضمن جميع الاتفاقات؛
- تنشيط آليات التعاون الثقافي مع الدول الصديقة والمجاورة.

2.2 السياسات البيئية في القطاعات الهامة:

نظرا للعديد من المجالات المرتبطة بملف البيئة وتشابكها؛ نحاول أن ندرج ضمن هذا المطلب تلخيصاً لأهم السياسات البيئية في أهم القطاعات، ونقتصر على تلك التي لها علاقة مباشرة مع قضايا البيئة.

1.2.2. السياسات البيئية في قطاعي السياحة والثقافة:

إنّ التكامل البيئي في منطقة ما يجعلها منطقة جذب سياحي، ولأن التفكير جاري وجدي في ضرورة وضع حد لتأثير الصناعة على البيئة ومنه على السياحة، فإنّه قد تم استحداث قطاع السياحة البيئية.

أ- مفهوم السياحة البيئية:

هي نوع من أنواع التنمية يحترم التراث والتقاليد وتهدف إلى حماية البيئة، وهي تضم عدة أنواع: السياحة الطبيعية، السياحة التعليمية، السياحة الثقافية، السياحة التاريخية، السياحة الدينية.

ويحيل المفهوم السياسي للسياحة البيئية إلى كونها إستراتيجية ذات أولوية في التنمية القومية الشاملة. وينبغي أن تتضمن صياغتها سياسات وخطط العمل والقوانين والقواعد المنظمة للعديد من القطاعات المتصلة بها؛ خاصة التنمية البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارة البيئية وإدارة الموارد.

ب- التحديات التي تواجه تطوير السياسات في قطاع السياحة البيئية:

تتلخصّ أهم التحديات[11] في: التضارب بين التخطيط القومي وأهداف السياسة؛ عدم ملائمة البناء المؤسسي- السياسي؛ ضرورة وجود التعاون الإقليمي؛ ضعف توفر البيانات التي تساعد على تحديث السياسات والخطط؛ نقص القيادة الرشيدة في هذا المجال؛ الحاجة إلى تعظيم دور المجتمعات المحلية في إدارة السياحة البيئية في التخطيط والتنفيذ والتقييم؛ الحاجة إلى مشاركة جميع أصحاب المصالح لفعالية الاستمرار؛ حقوق وضع اليد أو الاستغلال (الحاجة إلى تقنين الأوضاع).

ج- أهمية السياحة البيئية:

تساهم السياحة البيئية في الكثير من المجالات؛ يتقدّمها: الاستقرار، رفع رؤوس الأموال المحلية، تشغيل العمالة، الحد من التلوث، حماية القيم الثقافية والحضارية، التعليم والتثقيف البيئي، كما تتيح فرصاً للبحث العلمي والتعليم.

([11]) د. سعيد محمود دحروج، " السياسات البيئية في قطاعي السياحة والثقافة "، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 7 أكتوبر 2002.

د- دور الحكومة في الترويج للسياحة البيئية:

تقوم الحكومة عن طريق الوزارات المعنية، بالترويج للسياحة البيئية، عن طريق: تسهيل نشاط القطاع الخاص (الحوافز، تخفيض التداخل، المنافسة،..)؛ توفير المناخ الاقتصادي الملائم للاستثمار في القطاع (تقديم منح، قروض،..)؛ ضمان سيادة القانون والتسوية العادلة (حقوق الملكية، المساواة،..)؛ التخطيط للبنية التحتية (شبكات الكهرباء, المياه، إدارة المخلفات الصلبة،..)؛ التأكيد على تنمية الموارد البشرية (التأهيل، التدريب) بالتعاون مع الجامعات، مكاتب السياحة، والمنظمات غير الحكومية؛ حماية الصالح العام دون اعتراض للمبادرات الخاصة، خاصة في الاستخدام الفعال للطاقة، وعمليات التدوير وتصميم المباني؛ وأخيرا بتشجيع وإتاحة الفرصة لصغار المستثمرين ودعم أنشطتهم.

هـ- عوامل تحقيق الأهداف:

لتحقيق أهداف السياحة البيئية، ينبغي توفّر عدّة عوامل، والحرص على توفيرها، والتي من أهمها[12]: تبنّي الممارسات الضرورية للحفاظ على البيئة (تشجير، الموارد المتجددة كالماء،..)؛ دعم الحياة البحرية والمواقع الأثرية؛ تحديد المناطق المؤهلة للحماية؛ دراسة الأثر البيئي؛ تبنّي توصيات الاتفاقيات البيئية؛ الحرص على نفاذ قانون البيئة؛ تشجيع المسؤولين على هذا القطاع؛ تشجيع الممارسات والابتكارات والمبادرات؛ رفع الوعي البيئي؛ تضمين السياحة البيئية في برامج التعليم والتدريب والتخطيط الاستراتيجي؛ الترويج لفهم عادات وتقاليد المجتمعات المحلية والقيم الحضارية والاعتقادات السائدة؛ التأكيد على توفير المعلومات الصحيحة للسيّاح؛ إعلان برنامج السياحة البيئية لكافة القطاعات العاملة في مجالات الصناعة السياحية[13].

2.2.2. السياسات البيئية في قطاعي الزراعة والموارد المائية:

(12) د. سعيد محمود دحروج، نفس المصدر.

(13) للاطلاع أكثر:

وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، **نحو استراتيجية وطنية وخطة العمل للسياحة البيئية في مصر**، يونيو 2005، في:

http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/NCSCB/Institutional%20Reports/Principle%20of%20Environment%20Tourism.pdf (تاريخ الاطلاع: 2021/02/19)

يأتي على رأس اهتمامات هذين القطاعين[14]، مايلي:

أ- قضايا الأرض: حيث تعاني العديد من الأراضي المصرية من تدهور التربة، والمناخ شبه الجاف، ومرد ذلك إلى عدة عوامل بعضها طبيعي (تركيبة التربة، التعرية الريحية، الانحسار الزراعي)، وآخر من صنع الإنسان نفسه (التلوث، المبيدات، المخصبات الكيماوية، التلوث الهوائي، التلوث بالنفايات).

ممّا أدى إلى تقلّص المساحة وتدنّي إنتاجية الأراضي الزراعية؛ التأثير السلبي على القدرات التصديرية؛ زيادة الإنفاق على المدخلات الزراعية؛ النزوح الريفي؛ وهو ما أثّر سلباً على التنوع الأحيائي الحيواني والنباتي.

أجندة العمل بالنسبة لمورد الأراضي:

- التنمية البيئية السليمة للمجتمعات الريفية: وذلك بتوفير الغذاء للسكان؛ توفير الموارد للتوسع الاقتصادي في المجالات التي تعتمد على المنتجات الزراعية؛ التخلي عن المكافحة الكيماوية للأرض وتبني المكافحة البيولوجية؛ الاهتمام بالبحوث وتطوير الجينات الوراثية.
- التنمية البيئية السليمة للمجتمعات الحضرية: وذلك بإنشاء قاعدة بيانات للعوامل البيئية الرئيسة؛ تنفيذ برامج تضم 44 مجتمعا عمرانيا جديدا؛ التحكم في نمو مدينتي والقاهرة والإسكندرية وتشجيع المدن الثانوية الأخرى مثل "بلبيس"؛ بناء قدرات الإدارات المحلية؛ تجنب الضوضاء والتلوث البصري؛ فرض ضرائب في القاهرة والإسكندرية على الأنشطة الملوثة لتنتقل إلى المدن الأخرى.
- مكافحة التصحر وإدارة الجفاف: وذلك بالمشاركة بفاعلية في صياغة وإقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر 1996؛ تشكيل هيئة تنسيق قومية، تضمنت الخطة الوطنية لمكافحة التصحر: أحزمة الساحل الشمالي (ترعة السلام، ترعة الحمام)؛ وادي النيل والمناطق الصحراوية المستصلحة بيئة تحتية مشتركة مع الوادي القديم؛ الواحات والمناطق الصحراوية النائية. وقد تم بالفعل صرف 100 مليون جنيه

(14) تقرير UNDP، 2010، في:
https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Energy%20and%20Environment/SOER_ar(1).pdf :
(تاريخ الاطلاع: 2021/02/19)

على حزام كثيف بطول 100 كلم تحيط بالطريق الدائري، مستفيدا من مياه الصرف الصحي المعالج، حيث تمّ انجاز 110 ألف شجرة فعليا[15].

ب– قضايا المياه: هناك فجوة بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتصاعد عليها، وذلك لأن كافة القطاعات تحتاج المياه، ويتطور استهلاكها للمياه بتطوّرها ونموها، بالإضافة إلى الزيادة السكانية.

ولأن الموارد المائية هي أساسا: نهر النيل (يحتجزه السد العالي)، المياه الجوفية، ومياه الأمطار في المناطق الساحلية، فإن إمداد شبكات المياه الصالحة للشرب لا يتجاوز 52.22% من سكان مصر، وهي 80% بالنسبة لسكان الحضر، و32% بالنسبة لسكان الصعيد، و62% بالنسبة لسكان الوجه البحري .

وباقي السكان 47.78% يتحصلون على المياه من مصادر أخرى منها الصنابير العامة. ولم يقابل هذه النسبة إمداد لشبكات الصرف الصحي الذي لا يتجاوز 22%من سكان مصر، فهي تصل إلى 66% في الحضر و10% لكل من الوجهين القبلي والبحري . وفي تقرير مودع لدى مجلس الشعب في يونيو2001، فإن الدولة تنفق ما يقارب 500 مليون جنيه مصري سنويا على أمراض القصور الكلوي والغسيل الكلوي[16].

و تعدّ نوعية مياه النيل من أسوان إلى القناطر الخيرية مقبولة بشكل عام، مع ذلك فإن فرع دمياط يتلقى أحمالا عالية من الإفراغات العضوية (مصنع الإسمنت طنطا ، المنطقة الصناعية كفر الزيات).

الإدارة الكفأة للموارد:

تطوير نظم الري وأساليب الصرف، إعطاء دور للمنتفعين للمشاركة في إدارة وصيانة نظم الري والصرف الصحي، تفعيل دور البحوث المائية والزراعية، إدخال نظم وتقنيات الرصد و المراقبة المستمرة والآليات لتحقيق كفاءة إدارة الأراضي والمياه، الاهتمام بكل ما يحسن البيئة في الشبكات الحقلية والفرعية.

---

[15] الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، الكتاب السنوى، 2007 ، في:www.sis.gov.eg/Ar/Pub/yearbook/egypt2007 (تاريخ الاطلاع : 03/01/ 2018)

[16] د. محمد الناظر ، " السياسات البيئية في قطاعي الزراعة والموارد المائية "، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 7 أكتوبر 2002 .

ج- البيئة البحرية: تعد معظم شواطئ البحر المتوسط نظيفة، باستثناء المناطق حول الإسكندرية ودمياط وبور سعيد كما أن مياه البحر الأحمر تعد نظيفة، باستثناء خليج السويس، ومناطق المعمورة[17].

3.2.2. السياسات البيئية في قطاع الصحة: تتسبب البيئة في وفيات 23% من سكان العالم ككل، أي ما يقارب 12.6 مليون وفاة سنوياً، وتتركز في مناطق أكثر كلما كانت المشاكل البيئية معقدة أكثر[18]، ولعل أهم التحديات البيئية التي تواجه القطاع الصحي في مصر: التكدس السكاني؛ التحول السريع إلى المجتمع الصناعي؛ سرعة التحضر غير المتوازن؛ نقص مياه الشرب النقية.

أ.مميزات إستراتيجية وزارة الصحة والسكان: إنّ تطبيق برنامج للإصلاح البيئي[19] يتميز بالكفاءة والجودة والتغطية الشاملة والاستمرارية، ويراعي العدالة والإنصاف، ويسعى إلى تطبيق نظام طب الأسرة؛ الوقاية من الأمراض؛ التأمين الصحي؛ تعزيز مفهوم الصحة الشامل؛ إتباع الإصحاح البيئي؛ رعاية الأم والطفل؛ مكافحة التدخين؛ والحد من الإصابات.

التركيز على عدّة أولويات هي: حماية مصادر المياه من التلوث؛ توفير الماء الصالح للشرب؛ معالجة الصرف السائل؛ نوعية هواء المدن؛ التخلص من النفايات الصلبة والخطرة؛ سلامة الغذاء؛ الإسكان الصحي؛ السلامة المهنية؛ الوقاية من الإشعاع والضوضاء؛ مواجهة الكوارث والطوارئ الطبيعية.

ب. الأنشطة التي تقوم بها وزارة الصحة والسكان في الرقابة على الإصحاح البيئي: بخصوص مياه الشرب تم إصدار تشريعات ومعايير صحية؛ مراقبة محطات المعالجة؛ جمع العينات يوميا؛ حماية مصادر البيئة من التلوث؛ الرصد البيئي المستمر للمياه السطحية؛ متابعة صرف الملوثات السائلة؛ رصد ملوثات الهواء[20]، وهي 16 شبكة رصد في 16 شبكة قومية لرصد ملوثات الهواء، بدأت منذ 1980؛ الرقابة على المخلفات الصلبة؛ حماية البيئة العامة وإجراءات النظافة العامة والمرافق؛ المشاركة في وضع التشريعات

---

(17) نفس المصدر.

(18) **منظمة الصحة العالمية**، آثار البيئة على الصحة: ما هي الصورة الكبيرة؟ في: (تاريخ الاطلاع : 02/02/ 2021)
https://www.who.int/quantifying_ehimpacts/publications/PHE-prevention-diseases-infographic-AR.pdf

(19) د. سهام حسين، " السياسات البيئية في قطاع الصحة " ، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 7 أكتوبر 2002 .

(20) آخرها المحطة اللحظية في البحيرة سنة 2019، **الهيئة العامة للاستعلامات المصرية**، في: https://www.sis.gov.eg/Story (تاريخ الاطلاع: 2021/02/15)

الحامية للبيئة؛ تطوير المعايير الخاصة بمياه الشواطئ والاستجمام؛ متابعة المرافق العامة (الأسواق،..)؛ التوعية العامة والتثقيف البيئي؛ التدريب المستمر لعمال القطاع الصحي؛ إجراءات سلامة الغذاء؛ جمع العينات؛ مراقبة أماكن الإنتاج، العرض والتغليف للأغذية؛ متابعة صحة القائمين على إنتاج الغذاء ونظافتهم؛ الصحة المهنية: المشاركة في تشريعات العمل؛ توسيع قاعدة خدمات الصحة المهنية؛ تقويم الهيئة العامة للتأمين الصحي (الفحوص الدورية، اللجان الطبية،..)[21].

3. القطاع الخاص وحماية البيئة في مصر:

نتناول في هذا الجزء الآثار التي طالت البيئة جرّاء التصنيع، وكيفيات الاحتياط منها، ثم الاشتراطات البيئية الدولية وكيفية تأثيرها على الصناعة في مصر.

1.3 آثار الصناعة على البيئة والاحتياط منها:

إنّ توجه القطاع الخاص إلى الصناعة بشكل متزايد مع تزايد موجة الخصخصة أدى إلى مزيد من التلوث، مما يستدعي اتخاذ احتياطات بيئية لازمة للتوفيق بين رفع كفاءة الإنتاج من جهة، والحفاظ على الموارد والنظافة البيئية من جهة ثانية.

1.1.3.التلوث الصناعي:

تختلف نوعية وكمية الملوثات التي تصدر من الصناعة، اختلافا كبيرا من صناعة لأخرى، ويتوقف ذلك على عدة عوامل، أهمّها: نوع الصناعة؛ حجم المصنع وعمره ونظام الصيانة به؛ نظام العمل بالمصنع وكمية الإنتاج؛ التقنيات المستخدمة في العملية الصناعية؛ نوعية الوقود والمواد الأولية المستعملة؛ وجود الوسائل المختلفة للحدّ من إصدار الملوّثات ومدى كفاءة العمل بها، إلاّ أن الاتجاه الحديث هو تحديد الآثار البيئية ابتداء من صناعة المنتج إلى استخدامه ثم اعتباره نفاية.

ويؤدي التلوث الصناعي إلى تلوث للمياه السطحية والجوفية، تلوث الهواء، تلوث البيئة البحرية، وتكاثر المخلفات الصلبة والخطرة.

[21] د.سهام حسين، نفس المصدر .

وعموماً ولأن القطاع الاقتصادي هو القطاع الأكثر استعمالاً للموارد الطبيعية، والأكثر إضراراً بالبيئة، وديناميكيته وتطوره السريع تنسحب على آثاره البيئية التي تنتشر وتتفاقم بسرعة، فإنّ تأثيره عليها أشد، وذلك من ثلاث نواحي:

- بيئة العمل نفسها، أي داخل المصنع أو المشروع نفسه؛
- البيئة المحيطة بالمشروع وهي تمتد بحوالي كيلومتر أو أكثر حسب خطورة المواد؛
- البيئة العامّة التي قد تمتد إقليميا بل وعالميا[22].

وقصد مكافحة التلوث الصناعي تم منح قروض ميسرة بنسبة 80% بينما تساهم الدولة بنسبة 20% انتهت المرحلة الأولى سنة 2005 بميزانية 35 مليون دولار غطت 25 مشروعا [23].

2.1.3. الاعتبارات البيئية واجبة الاتخاذ:

مطلوبٌ اتخاذ عدة اعتبارات بيئية في الخطط الإنتاجية للمنشآت الصناعية[24] أهمها زيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد؛ وذلك إعادة استخدام المياه المستخدمة في التشجير، التحول التدريجي لاستخدام الغاز الطبيعي بدل الوقود، التوسع في إعادة التدوير في العمليات الصناعية، تشجيع الصناعات الثانوية التي تستخدم المخلفات الصناعية كمواد أولية ، وكذلك الحد من الإنبعاثات الملوثة سواء كانت هذه الإنبعاثات غازية أو مخلفات صلبة أو صرف صناعي، إضافة إلى الحفاظ على البيئة المحيطة، وذلك ضمان دعم المناطق الصناعية للبيئة في المناطق العمرانية والزراعية المجاورة، وضمان أن المدن الصناعية لا تشوه المناظر الطبيعية أو المياه السطحية والجوفية، وقد تم مؤخرا إقامة الشبكات القومية لرصد الضوضاء في مدينة القاهرة[25].

([22]) حنان الحضري ، " دور القطاع الخاص في الحد من التلوث البيئي " ، **ندوة القطاع الخاص وحماية البيئة في مصر** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2 نوفمبر 2002 .

([23]) تقرير حول وضع مفهوم مشترك للتنمية المستدامة بالتعاون مع برنامج الأولويات البيئية على المدى القريب والمتوسط SMAP3، في:
www.eeaa.gov.eg/english/reports/mediaReport (تاريخ الاطلاع 2016/02/12)

([24]) حنان الحضري ، نفس المصدر .

([25]) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، مرجع سابق .

لذلك فإنّ ما تحاول هيئات رقابة المشروعات الخاصة أن تركّز عليه، مدى امتلاك الوحدات الصناعية قدرا من المرونة للتكيف مع توسع النشاط ومواكبة الاحتياجات البيئية معا[26].

2.3 الاشتراطات البيئية الدولية وآثارها على قطاع الصناعة في مصر: تنقسم المواصفات البيئية المرتبطة بالصناعة إلى مجموعتين رئيسيتين ؛ تختص أولاهما بالتأثيرات البيئية للسلع، بينما تهتم الثانية بالنظم وأشهرها النظام الدولي أيزو 1400، وما تلته من معايير. وسنركز على النوع الأول من المواصفات، وعلى تأثيراتها على الصناعة المصرية.

1.2.3. مواصفات للتأثيرات البيئية للسلع :

هناك عدة مواصفات في هذا الصدد، أهمها[27]:

مواصفات المنتج: وتهم تأثيرات استخدام السلعة، تأثيرات استهلاك السلعة، تأثيرات التخلص من السلعة وتأثيرات مواصفات التغليف.

مواصفات العمليات الإنتاجية: وتختص بتأثيرات إنتاج السلعة، كاستخدام مواد ذات سمية عالية كمواد مساعدة أو احتراق غير كفء للوقود.

2.2.3. التأثيرات المتوقعة للمواصفات البيئية على الصناعة في مصر:

تضع مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية IFC عدة إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على أمثلة عامة وأخرى محددة من الصناعات، تحاول من خلالها فرض التوازن في الممارسة الدولية لمؤسسات الدول الأعضاء بين مدى تطابق تلك الاشتراطات ومستويات الأداء[28].

وفي مصر؛ ترتبط التأثيرات حتما برد الفعل الذي تختاره الصناعة لمجابهة هذه المواصفات، وقد تظهر في صورة تأثيرات هيكلية ذلك أن الشركات الأكبر حجما ستكون في وضع أفضل، وبالتالي فإن الشركات

([26]) أسامة النجار ، " الآثار البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي في مصر " ، **ندوة القطاع الخاص وحماية البيئة في مصر** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2 نوفمبر 2002 .

([27]) ياسر شريف ، " الاشتراطات البيئية الدولية أيزو 14000 وآثارها على قطاع الصناعة في مصر" ، **ندوة القطاع الخاص وحماية البيئة في مصر** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2 نوفمبر 2002 .

([28]) **مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية**، إرشادات عامة بشأن البيئة والصحة والسلامة، في:
http://www.ifc.org/ifcext/sustainability.nsf/Content/EnvironmentalGuidelines (تاريخ الاطلاع : 2021/02/14)

الصغيرة ستحاول التكتل وتطوير نشاطها لتصل إلى مستوى مرغوب من التصدير. أو تأثيرات على المنتجات بحيث تتجه أو تنحصر المجهودات التصديرية إلى المجالات الأقل كثافة بالنسبة للمواصفات مثل السيراميك والكيماويات الأساسية، وتبقى المنسوجات والملابس، والخضراوات في مشكلة مع التصدير، وبالتالي انتقال الصناعات الملوثة إلى مصر كشراء مصانع الإسمنت من طرف مستثمرين أجانب. كما قد تأخذ شكل تأثيرات تشريعية كمساندة الالتزام البيئي للصناعات بالقوانين المحلية. أو قد تأخذ شكل تأثيرات تنظيمية فالإدارة يفترض أن تتخطى مرحلة الإدارة المنزلية التي وإن كانت تحقق أهدافها في مرحلة سابقة، إلى الإدارة العلمية التي يحتاجها التوافق مع التغير المتسارع للظروف المحلية والدولية.

ومن أهم نواتج التوازن المفروض بين قطاعي الصناعة والبيئة في مصر، ما أسفرت عنه عملية توقيع بروتوكول التعاون بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز شئون البيئة بشأن تعزيز التعاون المشترك فيما يتعلق بتيسير إجراءات منح التراخيص واستيفاء الاشتراطات البيئية بالمنشآت الصناعية، الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز شئون البيئة[29].

4. المنظمات غير الحكومية وحماية البيئة في مصر:

نتطرق في هذا المبحث إلى الطرف الثالث وغير المكلّف في عملية الشراكة باعتباره جهداً تطوّعياً[30]، ودوره في الحفاظ على البيئة، بنشر الوعي البيئي، والمشاركة في الإدارة التنفيذية للبيئة.

1.4. المنظمات غير الحكومية والوعي البيئي:

نتناول أولاً المقصود بالوعي البيئي ثم جهود المنظمات غير الحكومية في إطار التنمية المستدامة.

1.1.4.المقصود بالوعي البيئي: يقصد بالوعي البيئي المعرفة بالقضايا والتفاعلات التي تنتج عن تفاعل الإنسان مع محيط بيئته الطبيعية والحضارية[31]، بحيث تضمّ البيئة الطبيعية كل من النظام الأرضي؛ النظام

([29]) **الهيئة العامة للاستعلامات**، تعاون بين الصناعة والبيئة لتطبيق الاشتراطات البيئية في المصانع، **في**: https://www.sis.gov.eg/Story/204417 (تاريخ الاطلاع : 02/19/ 2021)

([30]) من الناحية القانونية؛ أمّا من وجهة نظر المسؤولية الاجتماعية فهو شريك أول في أية تحوّل إيجابي.

([31]) د. محمد السيد جميل و م. محمد حامد, " دور المنظمات غير الحكومية في رفع الوعي البيئي في مصر "، **ندوة المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23 ديسمبر 2002.

المائي؛ النظام الجوي والنظام الحيوي، بينما يشكّل البيئة الحضارية عدة أنظمة هي: النظام الاجتماعي؛ النظام الثقافي؛ النظام الاقتصادي؛ النظام التكنولوجي والنظام السياسي.

وعلى سبيل المثال؛ فقد تم سنة 2007 عقد 1360 ندوة بيئية، 206 ورشة عمل تقنية، 220 قافلة بيئية، 81 أسبوعا بيئيا، 36 برنامجا إذاعيا، 16 برنامجا تلفزيونيا، 34 حملة بيئية، 82 رحلة، 20 مخيما وعددا معتبرا من الإصدارات في هذا المجال[32].

2.1.4. المنظمات غير الحكومية والتنمية المستدامة: لقد اهتمت المنظمات غير الحكومية بالقضايا الأساسية التي تبناها مؤتمر قمة التنمية المستدامة بجوهانسبرج[33]، باعتبارها مشاكل أساسية تواجه العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، والمتمثلة في عدة أولويات أهمها: مكافحة الفقر؛ تمكين المرأة؛ المياه والصرف الصحي؛ الشراكة والإطار المؤسسي؛ أسلوب الحكم الموسع؛ قضايا الصحة وقضايا الطاقة.

2.4. المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في الإدارة البيئية:

يؤكّد مصطلح الشراكة على التّكامل بين أدوار كل من الحكومة، القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل ومؤسسات البحث العلمي، ويعكس دور المجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية.

1.2.4. قصور الإدارة البيئية كأداة منفردة: يعتبر من أهمّ تعريفات القطاع الثالث (الأهلي، غير الربحي، غير الحكومي،..) مهما كانت تسميته؛ هو اضطلاعه بما لم يستطع القطاع العمومي تغطيته، وما لا يرغب القطاع الخاص في أدائه؛ ولأنّ الحكومة المصرية شأنها شأن الحكومات الأخرى تضطلع بدورها التنفيذي لحماية البيئة، وذلك لأنه اختصاص أصيل لها، ولأنّ لها القدرات والإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذ التشريعات.

([32]) وقائع **الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة** ، القاهرة : 27-2006/11/29
(تاريخ الإطلاع : 2008/03/02) www.ejtemay.com/showthread.php?t=260

([33]) د.عطية حسين أفندي، " المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون البيئة في مصر مدخل للشراكة "، **ندوة المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 23 ديسمبر 2002.

وفي هذا الصدد فضّلت مصر أن تكون إدارتها التنفيذية للبيئة هيئة ذات طبيعة خاصة لها استقلاليتها وسرعة اتخاذ القرارات وتفادي الإجراءات الحكومية المعقدة، متمثلةً في جهاز شؤون البيئة، ثم وزارة الدولة لشؤون البيئة. لكن ولعدة أسباب أهمها أن موظفي الجهاز هم موظفون عموميون يعملون وفق مقتضيات الوظيفة، لا من اقتناعهم بالقضية، كما أن الوظائف تمارس بقرارات إدارية كثيرا ما تفتقد إلى المرونة، ناهيك عن عدم اقتناع المسؤولين عن شؤون البيئة بقضاياها اقتناعا يتناسب وحجم المشكلة وأهميتها والأدهى من ذلك أن أكثر الجهات اعتداءا على البيئة هي منظمات حكومية، كتلوث الهواء جراء المركبات الحكومية القديمة، أو كإطراحات وعوادم المصانع الحكومية ... إلخ. لهذه الأسباب كان لزاما أن يظهر الدور المحوري للمنظمات غير الحكومية[34].

2.2.4. الدور المحوري للمنظمات غير الحكومية:

تحتل المنظمات غير الحكومية مكانا مرموقا في المساهمة في الإدارة البيئية، وذلك لأن إدارة شؤون البيئة تتميز بأربع سمات أساسية[35] :

- الاتساع المتواصل لنطاق المنظومة البيئية المطلوب التحكم فيها؛
- التغير المستمر في الصفات المثلى للبيئة؛
- عدم فاعلية أو غياب الأدوات المجتمعية الكفيلة بتحقيق الالتزام بالمتطلبات البيئية؛
- القيود التي تحيط بعملية إدارة شؤون البيئة كالقيم السائدة، توازن القوى داخل المجتمع ونقص الخبرة الفنية للإدارة الفعالة.

وبالرغم من هذه المكانة التي تحتلها المنظمات غير الحكومية ، فإن بعض الملاحظين[36] يبدي العديد من الملاحظات عن تواجدها في مجال البيئة، أهمّها:

([34]) للتفصيل راجع:

أ.د.محمد ياسر الخواجه، **دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، في: (تاريخ الاطلاع: 2021/02/17)

https://iefpedia.com/arab/?p=4062 **نقلا عن:** http://www.medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=67

عبداللاوي عبدالكريم، "المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة"، **مجلة المختبر القانوني**، في: http://www.labodroit.com (تاريخ الاطلاع: 2021/02/18)

([35]) د.أسامة الخولي ، **البيئة وقضايا البيئة** عن د.عطية حسين أفندي ، " المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون البيئة في مصر مدخل للشراكة"، **ندوة المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة في مصر** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 23 ديسمبر 2002 .

- أنّ عددا قليلا جدا منها على دراية كاملة بالقضايا البيئية؛
- أنّ كثيرا من هذه المنظمات يعتمد بصفة أساسية على الدولة في موارده؛
- أنّ هناك اعتمادا متزايدا من طرفها على التمويل الأجنبي.

وعليه ولتفعيل دورها ضمن منظومة الشراكة ، فإنه يجب توفير آليات التنسيق بين الجمعيات والإدارات الحكومية المختصة مثل الاجتماعات الدورية؛ مثلما يجب الاهتمام بميزانيات هذه المنظمات، بإمكانية دعمها من حصيلة الغرامات المحصلة نتيجة اختراقات بيئية؛ وفي الأخير إعطاء بعض أعضاء الجمعيات البيئية صفة الضبطية القضائية في بعض الجرائم البيئية، وإعطاء ما يقومون به من تقارير أهمية بالغة، خاصة في مباشرة الدعوى الجنائية ضد من يقومون باعتداء على البيئة ويكون وصول أعضاء الإدارة التنفيذية لضبط الواقعة في تلك اللحظة صعباً.

وأثبتت دراسة[37] للصندوق المصري السويسري للتنمية سنة 2002 بغرض تقييم نظرة المنظمات غير الحكومية في مصر للعمل البيئي وأولوياتها وخياراتها عند التعامل معه، وبالاعتماد على 142 جمعية أهلية و154 مشروعا بيئيا، توصل إلى النتائج التالية:

- نموّ اهتمام الجمعيات الأهلية من خارج العاصمة بالعمل البيئي مقارنة بجمعيات العاصمة، ولا يعني ذلك انخفاض العمل الجمعوي البيئي في القاهرة والجيزة بقدر ما يعكس النمو المتزايد للوعي والنشاط البيئي خارج العاصمة؛
- زيادة اهتمام الجمعيات المحلية بمجالات اهتمام محيطها كالمياه والصرف والمخلفات الصلبة ذلك أن هذه الجمعيات أكثر قربا من المحتاجين الفعليين لمثل هذه الأنشطة ، قصد ربط تحسين البيئة وحمايتها بالتنمية المحلية مباشرة؛

([36]) د.عطية حسين أفندي ، نفس المصدر .

([37]) مصطفى عبده عيسى، " تقييم دورالمنظمات غير الحكومية في العمل البيئي في مصر "، **ندوة المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23 ديسمبر 2002 .

- زيادة توجّه الجمعيات الأهلية الدينية والاجتماعية نحو تنفيذ مشروعات خارج مجالات عملها التقليدية وبمصادر تمويل غير تقليدية بالنسبة لها أيضا، مما يعكس النمو الفكري لهذه الجمعيات من فكر المساعدة والعون المحدود إلى فكر التنمية الشاملة والمستدامة؛
- الاتجاه إلى ما يسمى التشبيك في العمل الأهلي الذي يستهدف هذا المجال.

5. خاتمة:

إنّ التحدي الذي يواجه مصر في هذا القرن هو أن تستمر في النمو والتنمية على المستوى القومي مع الحفاظ على مواردها، وخفض التدهور البيئي، في ظل التأثيرات الدولية وضغوط العولمة، وطغيان مظاهر الاقتصاد الحر؛ الذي لا يقتصر على الانتقال الحر لرأس المال، وسهولة حركة العمالة، وتوفير فرص عمل، وارتفاع كفاءة الاستهلاك وغيرها من مظاهر إيجابية فحسب، بل على الانعكاسات السلبية للظاهرة، خاصة فيما يتعلق بالأزمة البيئية العالمية في صورة التغير المناخي والاحتباس الحراري، ومصر شأنها شأن بقية بلدان العالم، وفي ظل إعادة تعريف دور الدولة وقدرتها على مراقبة وإدارة خطط النمو الاقتصادي الأكبر.

لذلك فإنّ الأدوات الاقتصادية والقانونية وحدها لا تكفي للقيام بهذه المسؤولية الشاقة، مما يفرض تكامل نسق من الأدوات الاقتصادية، القانونية والثقافية، ووفق منظومة متكاملة للشراكة تتولى القيام بمجالات التنمية بصفة عامة، والبيئة بوجه خاص، هذه الشراكة التي تراعي عدة نقاط نوردها كما أوردها أ.د.عطية حسين أفندي على النحو التالي: المساواة والعدالة في حرية التفكير والتعبير والفرص الكاملة للحوار؛ مبدأ المنفعة؛ شفافية العمل؛ تطبيق المبادئ على الذات أولاً، ثم الاتفاق على المفردات المستخدمة في الحوار؛ قبول كل قطاع لفكرة المشاركة والاقتناع بفكرة التكامل بديلا عن الصراع؛ وجود أرضية مشتركة ومناطق للتماس بين أنشطة وأعمال هذه القطاعات.

وفي الختام: قل لي ما فائدة سفينة الدولة إذا لم يكن الجميع على سطحها

مقتطف من كتاب" الدولة " لمؤلفه تيجان محمد صلاح 1996

6. قائمة المراجع:

المقالات:

- مرسي، ممدوح سلامة، (2010)، "التشريعات البيئية"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، العدد 34، ص ص 1 - 65.

المداخلات:

- لطيف، داليا أحمد، (2002)، "إستراتيجية وزارة الدولة لشؤون البيئة لتحسين الوضع البيئي في مصر"، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- دحروج، سعيد محمود، (2002)، "السياسات البيئية في قطاعي السياحة والثقافة"، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الناظر، محمد، (2002)، "السياسات البيئية في قطاعي الزراعة والموارد المائية"، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- حسين، سهام، (2002)، "السياسات البيئية في قطاع الصحة"، **ندوة السياسات الحكومية وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الحضري، حنان، (2002)، "دور القطاع الخاص في الحد من التلوث البيئي"، **ندوة القطاع الخاص وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- النجار، أسامة، (2002)، "الآثار البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي في مصر" ، **ندوة القطاع الخاص وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- شريف، ياسر، (2002)، "الاشتراطات البيئية الدولية أيزو 14000 وآثارها على قطاع الصناعة في مصر" ، **ندوة القطاع الخاص وحماية البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عيسى، مصطفى عبده، (2002)، "تقييم دور المنظمات غير الحكومية في العمل البيئي في مصر"، **ندوة المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- أفندي، عطية حسين، (2002)، "المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون البيئة في مصر مدخل للشراكة"، **ندوة المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- جميل، محمد السيد و حامد، محمد, (2002)، "دور المنظمات غير الحكومية في رفع الوعي البيئي في مصر"، **ندوة المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مواقع الانترنيت:

- وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، (2002)، **الخطة الوطنية للعمل البيئي 2002–2017**، في:

http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/neap/actionplan-2002-2017.pdf (consulté le 18/02/2021)

- البنك الدولي، (2016)، **تقييم النظم البيئية والاجتماعية (التقرير النهائي)**، في:

http://documents1.worldbank.org/curated/zh/178351471496713462/Environmental-and-social-systems-assessment.docx (consulté le 13/01/2021)

- وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، (2021)، **التنمية المستدامة**، في:

http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg/aspx (consulté le 23/01/2021)

- وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، (2005)، **نحو إستراتيجية وطنية وخطة العمل للسياحة البيئية في مصر**، في:

http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/NCSCB/Institutional%20Reports/Principle%20of%20Environment%20Tourism.pdf (consulté le 19/02/2021)

- تقرير *UNDP*، (2010)، في:

https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Energy%20and%20Environment/SOER_ar(1).pdf (consulté le 19/02/2021)

- تقرير حول وضع مفهوم مشترك للتنمية المستدامة بالتعاون مع برنامج الأولويات البيئية على المدى القريب والمتوسط SMAP3، (2016)، في:

http://www.eeaa.gov.eg/english/reports/mediaReport(consulté le 12/02/2016)

- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (2007)، **الكتاب السنوى**، في:

https://www.sis.gov.eg/Ar/Pub/yearbook/egypt2007(consulté le 01/03/2008)

- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (2021)، في:

https://www.sis.gov.eg/Story (consulté le 15/02/2021)

- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (2021)، **تعاون بين الصناعة والبيئة لتطبيق الاشتراطات البيئية في المصانع**، في:

https://www.sis.gov.eg/Story/204417 (consulté le 19/02/2021)

- **وقائع الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة**، (2006)، القاهرة، في:

www.ejtemay.com/showthread.php?t=260 (consulté le 02/03/2008)

- منظمة الصحة العالمية، (2021)، **آثار البيئة على الصحة: ما هي الصورة الكبيرة؟**، في:

https://www.who.int/quantifying_ehimpacts/publications/PHE-prevention-diseases-infographic-AR.pdf (consulté le 02/02/2021)

- مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، (2021)، **إرشادات عامة بشأن البيئة والصحة والسلامة**، في:

http://www.ifc.org/ifcext/sustainability.nsf/Content/EnvironmentalGuidelines (consulté le 14/02/2021)

- الخواجه، محمد ياسر، (2021)، "دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي"، **موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي**، في: *https://iefpedia.com/arab/?p=4062* نقلاً عن:

http://www.medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=67(consulté le 17/02/2021)

- عبدالكريم، عبداللاوي، (2021)، "المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة"، **مجلة المختبر القانوني**، في:

http://www.labodroit.com (consulté le 18/02/2021)